



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٠٠٩/٨/١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز / السيد سعد كيطان علاوي - وكيله المحامي علي حسين السعدي  
المميز عليه / السيد رئيس مجلس محافظة ميسان / إضافة لوظيفته

#### الإدعاء:

إدعى وكيل المدعي (المميز) لدى محكمة القضاء الإداري بأنه سبق ان تم انتخاب موكله عضواً في مجلس محافظة ميسان في الدورة الأولى بتاريخ ٢٠٠٤/١/١ وبعد مدة من عمل المجلس قامت إحدى الجهات السياسية الممثلة في المجلس بإعادة هيكلية مجلس المحافظة واستبعاد بعضاً من أعضائه ومن ضمنهم موكله (المدعي) بصورة مخالفة للقوانين النافذة ، واستناداً لأحكام قانون إدارة الدولة العراقية ( المادة / ٥٥ / أ ) منه وقانون المحافظات النافذ فإن موكله يعتبر عضواً في مجلس المحافظة لدورة كاملة ولا يجوز إنهاء عضويته إلا لأسباب محددة بالقانون ، حيث أن المدعي عليه / إضافة لوظيفته ممتنع عن إكمال المعاملة التقاعدية للمدعي وإحالتها إلى هيئة التقاعد الوطنية . بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ وبعدد ( ٧٠٣٣ ) تظلم المدعي لدى المدعي عليه/ إضافة لوظيفته ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . بتاريخ



أقام المدعي دعواه ونتيجة للمرافعة الحضورية العننية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٩ وبعدد اضبارة ٥١١/ق/٢٠٠٨ الحكم بررد دعوى المدعي وتحميله المصروفات وأتعاب المحاماة . طعن المميز بالحكم بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٦/٢٤ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها.

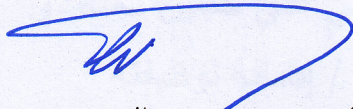
#### القرار :

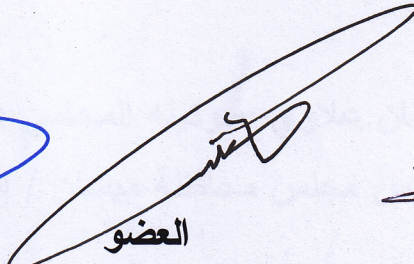
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية ، قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد بأنه غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك إن المحكمة قضت في حكمها المميز ، بررد الدعوى لعدم توجه الخصومة بالنسبة إلى المدعى عليه / رئيس مجلس محافظة ميسان / إضافة لوظيفته معله ذلك بعدم النص على منحه الشخصية المعنوية في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ والذي ينظم أمور تلك المحافظات دون ان تلاحظ تلك المحكمة بان المادة (١) من القانون المذكور قد بينت بأن الوحدة الإدارية هي المحافظة - القضاء - الناحية ، وان المجالس في الوحدة الإدارية هي مجلس المحافظة - مجلس القضاء - مجلس الناحية ، ومجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة (( م ٢ اولاً من القانون انف الذكر )) وان القانون المذكور قد نص في المادة ٢٢ منه على ان (( لكل وحدة إدارية شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري )) .

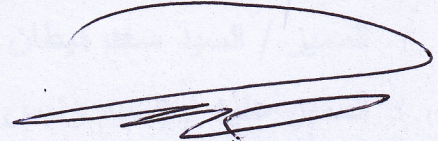
عليه وبناء على ما تقدم فان لمجلس المحافظة - شخصية معنوية - تؤهل رئيسه باعتباره ممثلاً له بان يكون خصماً أمام القضاء فكان على المحكمة والحالة هذه الدخول في أساس الدعوى وإجراء تحقيقاتها الأصولية حول طلبات المدعي

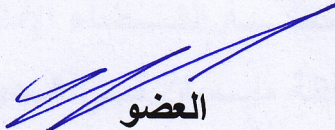


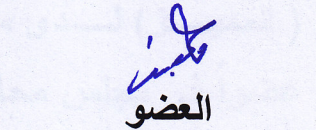
الواردة في عريضة دعواه وإصدار قرارها على ضوء ما يتراءى لها نتيجة ذلك  
وحيث ان المحكمة قد أصدرت قرارها خلاف ذلك برد الدعوى لعدم توجه  
الخصومة فتكون بذلك قد جانبت الصواب عليه قرر نقض حكمها المميز وإعادة  
اضبارة الدعوى إليها للسير فيها وفقاً للنهج المتقدم على ان يبقى رسم التمييز  
تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ١١/٨/٢٠٠٩ .

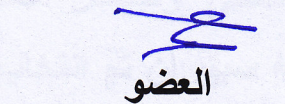
  
الرئيس  
مدحت المحمود

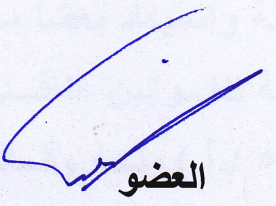
  
العضو  
فاروق محمد السامي

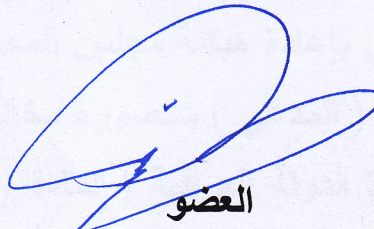
  
العضو  
جعفر ناصر حسين

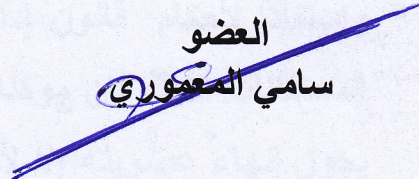
  
العضو  
أكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

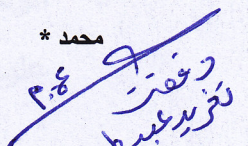
  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
ميخائيل شمشون  
قس كوركيس

  
العضو  
حسين أبو التمن

  
العضو  
سامي العموري

محمد \*

  
جعفر ناصر حسين  
٢٠٠٩